Document: EB 2010/101/R.11/Add.1
Agenda: 7
Date: 13 December 2010
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات مكتب التقييم على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

نشر الوثائق:

Liam F. Chicca
الموظف المسؤول عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2462 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.chicca@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الواحدة بعد المائة
روما، 14-16 ديسمبر/كانون الأول 2010

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

1- **الخلفية.** تمشياً مع اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي وقرار المجلس التنفيذي في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2006[1]، تتضمن هذه الوثيقة تعليقات مكتب التقييم في الصندوق على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2010. وعلى غرار ما جرت عليه العادة، ستنظر لجنة التقييم في هذه التعليقات خلال دورتها الخامسة والستين وسوف ينظر فيها المجلس بعد ذلك في ديسمبر/كانون الأول 2010.

2- **التعليقات.** تطوَّر شكل وهيكل تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2010 عن الإصدارات السابقة. وكانت الإصدارات الثلاثة السابقة تدور حول الأهمية، والفعالية الإنمائية، والفعالية والكفاءة التنظيمية. وأما إصدار عام 2010 فيتضمن نظرة عامة على إنجازات الصندوق مقارنة بالأهداف والتدابير المحدَّدة في إطار قياس النتائج وفقاً لمستوياته الخمسة (أي المستوى 1: النواتج الكلية؛ والمستوى 2: نواتج البرامج والمشروعات القطرية؛ والمستوى 3: مخرجات برامج الصندوق ومشروعاته القطرية الملموسة؛ والمستوى 4: دعم تصميم وتنفيذ برامج ومشروعات الصندوق القطرية؛ والمستوى 5: الإدارة والكفاءة المؤسسية).

3- والجدير بالملاحظة أن نتائج المستوى 2 التي يتناولها تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2010 لا تختلف عموماً عن النتائج الواردة في التقرير السنوي الذي أعده مكتب التقييم عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2010. ويستثنى من ذلك أثر الموارد الطبيعية والبيئة حيث ينخفض مستوى الأداء المبلغ عنه في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2010 انخفاضاً كبيراً عن مستوى الأداء المشار إليه في تقرير الفعالية الإنمائية. على أن هناك عموماً اختلافاً طفيفاً في الإبلاغ عن الأداء بين التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقارير الفعالية الإنمائية، وهو ما يعبِّر عن التحسُّنات التي طرأت على وظيفة التقييم الذاتي في الصندوق خلال السنوات الأربع أو الخمس الماضية. ومع ذلك فهناك فرص لمزيد من التحسين في نظام التقييم الذاتي في الصندوق وسوف يناقش بعضها في الفقرات الواردة أدناه.

4- ويستخدم تقرير الفعالية الإنمائية والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق نفس المعايير لتقييم أداء العمليات المموَّلة من الصندوق والإبلاغ عنها. على أن هناك بعض الاختلافات في المعايير المستخدمة في تقرير الفعالية الإنمائية ستجري معالجته من خلال الترشيد الذي سيجري في المستقبل (انظر الفقرة 5 أدناه). وينبغي معالجة تلك الاختلافات في أثناء إعداد اتفاق المواءمة المعدَّل[2]، الذي تجري مناقشته حالياً بين مكتب التقييم وإدارة الصندوق ومن المقرر الانتهاء منه في مطلع عام 2011. وسوف يكفل اتفاق المواءمة أموراً، من بينها استخدام مكتب التقييم وإدارة الصندوق نفس معايير وتصنيفات التقييم لضمان زيادة إمكانية مقارنة النتائج المُبلغ عنها من خلال نُظم التقييم المستقلة والذاتية في الصندوق.

5- وتشمل الاختلافات التي سيتعيَّن التصدي لها في نظام التقييم الذاتي الشامل وتقرير الفعالية الإنمائية ما يلي:

---

[1] انظر الوثيقة EB 2006/89/R.9، تقرير رئيس لجنة التقييم عن الدورة السادسة والأربعين للجنة.

[2] أبرم أول اتفاق للمواءمة بين مكتب التقييم في الصندوق والإدارة في عام 2006.

- كفالة الإبلاغ عن أثر المشروعات المموَّلة من الصندوق على الفقر الريفي وفقاً لمجالات الأثر الخمسة المحدَّدة في دليل التقييم والمستخدمة أيضاً في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بدلاً من المجالات التسعة التي كان مكتب التقييم يغطيها في التقييمات السابقة؛

- أكدّ التقييمان المؤسسيان الأخيران عن الابتكار والتمايز بين الجنسين على التوالي، وإدخال استراتيجية الصندوق بشأن تغيُّر المناخ في أبريل/نيسان 2010، الأهمية المتزايدة للتمايز بين الجنسين وتوسيع النطاق وتغيُّر المناخ في العمليات المموَّلة من الصندوق. ولذلك من الأساسي لعمليات التقييم التي يجريها المكتب، فضلاً عن نظام التقييم الذاتي في الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية، تقييم أداء العمليات المموَّلة من الصندوق تقييماً وافياً والإبلاغ عنه، واستخلاص الدروس المستفادة في هذه المجالات الثلاثة. ووضع مكتب التقييم بالاشتراك مع إدارة الصندوق في عام 2010 أسئلة رئيسية لتقييم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتغيُّر المناخ (كجزء من مجال الأثر المتعلق بالموارد الطبيعية والبيئة)، وتوسيع النطاق (كجزء من معيار الابتكار وتوسيع النطاق). ولذلك توصَى إدارة الصندوق بأن تستخدم هي الأخرى في المستقبل نفس أسئلة نظام التقييم الذاتي؛

- تقييم أداء الأنشطة غير الإقراضية (إدارة المعرفة وبناء الشراكات وحوار السياسات) وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والإبلاغ عنه. وإلى جانب المشروعات المموَّلة بالقروض والمِنح فإن الأنشطة غير الإقراضية تزداد أهمية باعتبارها مكوّنات تشكل جزءاً لا يتجزأ من البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وعلى ضوء النطاق الذي يغطيه أداء الأنشطة غير الإقراضية وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تناولها التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2010، من المفيد أن يبدأ أيضاً نظام التقييم الذاتي الشامل في الصندوق، لا سيما عمليات استعراض إنجاز المشروعات والحافظة، في تتبُع الأداء في تلك المجالات والإبلاغ عنه في المستقبل من خلال تقرير الفعالية الإنمائية؛

- سيبدأ الصندوق قريباً في إجراء عدد من استعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويدرك مكتب التقييم أن الخطوط التوجيهية المعدَّلة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي من المتوقع أن تنتهي دائرة إدارة البرامج من وضعها في صيغتها النهائية في المستقبل القريب، ستأخذ بنفس المنهجية المستخدمة في عمليات التقييم التي يجريها المكتب للبرامج القطرية. وسوف يكفل ذلك إمكانية المقارنة في التقييمات وعمليات الإبلاغ على مستوى البرامج القطرية.

6- ومتابعةً لتوصيات استعراض الأقران لمكتب التقييم ولوظيفة التقييم في الصندوق، أجرى المكتب مؤخراً عملية تجريبية للتحقق من عدد محدَّد (خمسة) من تقارير إنجاز المشروعات في عام 2010. وسوف تثري التجربة المكتسبة من هذه العملية التجريبية منهجية ونهج التحقق من تقارير إنجاز المشروعات التي سيجريها مكتب التقييم اعتباراً من عام 2011 لكل المشروعات المقفلة التي أعدت تقارير عن إنجازها. وقام المكتب أيضاً عند إجراء عملية التحقق من تقارير إنجاز المشروعات لهذا العام ببحث تقارير حالة المشروعات وتقارير استعراضات منتصف المدة وتقارير الإشراف المتعلقة بكل مشروع من المشروعات المقيمة. وخلص مكتب التقييم عموماً إلى تباين جودة تلك التقارير من حيث التحليل والإبلاغ. ويثير ذلك

قلقاً نابعاً بلا شك من عينة صغيرة نسبياً من خمسة مشروعات بشأن عمليات ونُظم ضمان الجودة المستخدمة حالياً في أثناء تنفيذ وإنجاز المشروعات. وسوف يتيح التقييم المزمع إجراؤه على مستوى المنظمة للإشراف والتنفيذ في عام 2012 فرصة لإجراء معالجة أعمق للجوانب المرتبطة بضمان الجودة في أثناء تنفيذ وإنجاز المشروعات على التوالي، والتوصل إلى استنتاجات قوية وطرح توصيات، عند اللزوم، لإجراء مزيد من التحسينات.

7- وكما جاء في الفقرة 3، أحرز الصندوق تقدماً ملحوظاً في السنوات الأربع أو الخمس الماضية في إدخال وتطوير نظام للإدارة القائمة على النتائج في المنظمة بأسرها، بما في ذلك إطار لقياس النتائج على المستوى المؤسسي والقطري وفي المشروعات (انظر الشكل 2 في تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2010). على أن التقييم المؤسسي الأخير عن التمايز بين الجنسين يثير قلقاً (يتعلق تحديداً بالتمايز بين الجنسين) قد ينطوي أيضاً على آثار على نظام الإدارة القائمة على النتائج في الصندوق بشكل عام. وخلص تقييم التمايز بين الجنسين إلى أن مؤشرات تتبع أداء التمايز بين الجنسين تدخل في مختلف أُطر النتائج على مستوى المشروعات وعلى المستوى القطري والمؤسسي، ولكن المؤشرات المستخدمة متباينة[3] مما يؤدي إلى صعوبة التجميع والإبلاغ. ولذلك فإن إحدى الخطوات المقبلة في تطور نظام الإدارة القائمة على النتائج في الصندوق تتمثَّل في كفالة التعاضد بين مختلف مستويات إطار النتائج وترابطها المنطقي.

8- ويؤكد تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2010 أيضاً أن كفاءة عمليات الصندوق تمثل مجالاً مثيراً للقلق. ووفقاً لبيانات تقارير إنجاز المشروعات فإن الكفاءة هي أكثر معايير التقييم ضَعفاً من حيث الأداء في المستوى 2 (نواتج البرامج والمشروعات القطرية في إطار إدارة النتائج المؤسسية)، وهو ما يتفق مع الاستنتاجات الواردة في تقرير هذا العام عن نتائج وأثر عمليات الصندوق واستنتاجات تقارير السنوات السابقة. ويتعيَّن توجيه أولوية الاهتمام إلى أسباب ضَعف الكفاءة في تصميم وتنفيذ المشروعات، وهي أسباب معروفة إلى حدٍ بعيد.

9- وحسَّنت وثائق تقرير الفعالية الإنمائية الكفاءة الإدارية كنسبة مئوية من التكاليف الإدارية المرصودة في الميزانية لكل دولار أمريكي من التزامات القروض والمِنح. واستفسر المجلس في دورته التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2010 عما إذا كان من الملائم تحديد الكفاءة الإدارية للصندوق من خلال النسبة المئوية للميزانية الإدارية السنوية للصندوق مقارنة ببرنامج عمله، وطلب المجلس من الإدارة إعداد اقتراح لوضع مؤشرات بديلة يمكن استخدامها لقياس الكفاءة الإدارية للصندوق. على أن أحد عيوب هذه النسبة هو أنها تقارن التكاليف الإدارية المزمعة ببرنامج العمل المزمع (من حيث القروض والمِنح). ويرى مكتب التقييم أن المقياس الأدق هو تحليل التكاليف الإدارية الفعلية على أساس المبالغ المصروفة من قروض المشروعات؛ ويبين ذلك أن الكفاءة الإدارية لا تزال تشكّل تحدياً كبيراً. والواقع أنه خلال الفترة من عام 2003 حتى عام 2008، ظلت التكاليف الإدارية الفعلية على أساس المبالغ المصروفة من قروض المشروعات ثابتة نسبياً عند نسبة تراوحت بين 27 و30 في المائة[4].

[3] مثال ذلك أن مختلف الأُطر في نظام الإدارة القائمة على النتائج تتناول المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الجنسين والتركيز على الجنسين.

[4] بيانات التقرير السنوي للصندوق لعام 2009.

10- ومن المفيد أن تشمل تقارير الفعالية الإنمائية المقبلة قِسماً إضافياً يحدِّد القضايا والأولويات الرئيسية للإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمعالجة مجالات ضعف الأداء. ووردت هذه التوصية بالفعل في تعليقات مكتب التقييم على تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2007، ولكنها لم تنفَّذ حتى الآن. وأشار مكتب التقييم على وجه الخصوص في تعليقاته على تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2007 إلى "أن التقرير التالي عن فعالية الصندوق الإنمائية قد يرغب في النظر في إمكانية إدراج مقطع عن القضايا التي تعتبرها الإدارة أساسية في تحقيق فعالية إنمائية أفضل في المستقبل. وقد يعكس ذلك الإجراءات الرئيسية التي لا بد للإدارة من اتخاذها ضمن أُطر زمنية محدَّدة لتعزيز فعالية الصندوق الإنمائية وكفاءته وفعاليته التنظيمية".

11- وأخيراً، من المقترح أن تتضمن الإصدارات المقبلة من تقارير الفعالية الإنمائية في نهاية كل فصل إطاراً يلخص النقاط الرئيسية. وسوف يلفت ذلك نظر القرَّاء إلى العناصر الرئيسية في كل فصل وسييسر إعداد الوصف التفسيري في النهاية. وقد أبدى مكتب التقييم هذا التعليق عند استعراض تقرير الفعالية الإنمائية لعام 2009 ولم يتخذ أي إجراء بشأنه حتى الآن.